# فقراء يبيعون منتجات رخيصة للبقاء على قيد الحياة!!

**أكد تقرير حكومي أن الفقراء في المدن اليمنية وخاصة العاصمة صنعاء وعدن ، يقبلون بنحو متزايد على بيع المنتجات والسلع الرخيصة في الشوارع والأرصفة كوسيلة للبقاء على قيد الحياة، على الرغم من المتاعب التي يوجهونها عند ممارسة هذا النوع من التجارة، مرجعاً السبب إلى ارتفاع معدل البطالة إلي 50% والعراقيل البيروقراطية الضخمة التي تحول دون إقامة مشاريع صغيرة.**

عبدالله الخولاني

ونبه إلى أن الباعة المتجولين بالشوارع صاروا يشكلون جزءاً كبيراً من «القطاع غير المنظم (الموازي) المتمثل في عمالة غير مسجلة دون ضرائب أو فوائد، مشيراً إلى أنه يشكل نحو 70% من الاقتصاد الوطني .

## الفقراء يزدادون

واستشهد التقرير بالدراسات الدولية عن سوق العمل في اليمن والفقراء والتي بينت وجود اكثر من مليون عامل في القطاع غير المنظم أغلبهم باعة متجولون يحاولون كسب أرزاقهم في شوارع وأرصفة العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية . مشيرا إلى أن عدد الباعة الفقراء يزداد يوميا وأن على الحكومة إيجاد معالجات سريعة لخفض عدد الفقراء أو المحافظة عليه عند الحدود الآمنة.

وقال: إن النمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخراً في اليمن والذي يقدر بـ4% في المتوسط سنوياً على مدار السنوات الخمس الماضية لا يجدي نفعاً لهؤلاء البائعين.

## المساواة

وطبقا للتقرير فإن النمو الاقتصادي المحقق لا يعني المساواة أو تكافؤ التوزيع، فلا تزال آلية تحويل هذه الشريحة من المجتمع إلى الأفضل غائبة.

ولفت إلى أن الباعة الجائلين في اليمن غالباً ما يتعرضون للتحرش من قبل البلدية وأجهزة الأمن التي تلقي القبض عليهم.

وتابع التقرير: لعبة القط والفأر مستمرة بين الباعة الجائلين و البلدية في حين أن البائعين يؤكدون أنهم يدفعون رشاوى منتظمة حتي يضمنوا تغاضيها عنهم بصفة مستمرة.

## الهجرة

وتعد الهجرة الداخلية نحو المدن الرئيسية أحد إفرازات النمو السكاني المرتفع في اليمن، حيث تصل نسبة النمو السكاني في الحضر إلى حوالي 7% سنوياً مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية وظهور المناطق العشوائية على أطراف المدن الرئيسية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية والتي تتزايد فيها معدلات الفقر والبطالة ،وتوفر بيئة مناسبة لنمو الظواهر الإجرامية و إعمال العنف والإرهاب.

## النمو السكاني

وتؤكد وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن القضية السكانية تبرز كأحد التحديات التنموية الرئيسية في اليمن من أوجه مختلفة ، فمن ناحية يعتبر النمو السكاني في اليمن والبالغ 3% سنوياً من المعدلات العالية حيث يذهب شطر كبير من النمو لمقابلة الزيادة السكانية وبالتالي تؤثر على فرص زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التحسن في المستوى المعيشي للمواطن، فضلا عن زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد في ظل محدودية وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وتدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية . من ناحية أخرى يساهم التشتت السكاني الواسع (130 ألف قرية ومحلة (مناطق ريفية) و 3.642 حارة (مناطق حضرية)) في اتساع الطلب على الخدمات الأساسية وارتفاع تكلفتها ومحدودية الوصول إلى كل تلك المناطق ، كما يحد من فعالية جهود التخفيف من الفقر والحد من البطالة.

ولفت إلى أن ثمة بعداً آخر للقضية السكانية يتمثل في التركيب العمري الفتي للسكان حيث يقدر السكان في الفئة العمرية 24-0 سنة بنحو 67.2% من مجموع السكان ، وبالتالي ارتفاع معدلات الإعالة الكلية في الاقتصاد وما ينجم عن ذلك من تدن في مستويات الدخول وضعف معدلات الادخار والاستثمار الكلية وينصرف بالتالي إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

## ارتفاع البطالة

تواجه اليمن حالياً، وعلى مدى العقدين القادمين تقريباً، تحدياً كبيراً ورئيسياً يتمثل في الارتفاع المتواصل لمعدل البطالة، وخاصة في ظل التوقع بارتفاع عدد الوظائف المطلوبة في اليمن من حوالي 960ألف وظيفة في عام 2010م إلى 2.110 آلاف وظيفة في عام 2015م و3.260 ألف وظيفة في عام 2020م، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد اليمني على خلق وتوفير فرص عمل كافية ومجزية.

ووفقاً للمسوح الرسمية فقد ارتفع معدل البطالة السافرة بصورة مستمرة وذلك من حوالي 9.8% عام 1999م إلى 13.7% في تعداد 2004م، ثم إلى 16.3% في عام 2010م لترتفع هذه النسبة إلى 18.3% في وثيقة خطة التنمية الرابعة (2011-2015م). وتزداد حدة مشكلة البطالة في اليمن من كونها تساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بحيث وصلت في عام 2010م إلي 58%، إلى جانب انتشار البطالة بين أوساط غير المتعلمين وبين المتعلمين، وخاصة ذوي التعليم المتوسط ,كما أن معدلات البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى التعليم، حيث ترتفع إجمالا بين غير المتعلمين مقارنة بالمتعلمين. وبين المتعلمين يرتفع معدل البطالة بين الحاصلين على تعليم متوسط مقارنة بالحاصلين على تعليم أقل (تعليم أساسي)، وكذلك بالحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى, حيث شكل العاطلون غير المتعلمين (أمي أو يقرأ ويكتب) حوالي 55.1% من إجمالي العاطلين مع تقارب نسبة الذكور (55.2%) مع نسبة الإناث (54.7%)، يليهما العاطلون الحاصلون على تعليم ثانوي ودبلوم بعد الثانوية وذلك بنسبة (20.5%) مع تفاوت بسيط بين بين نسبة الذكور (19.6%) والإناث (22.9%). وكانت نسبة العاطلين ذوي التعليم الأساسي ودبلوم قبل الثانوية (19.4%) مع ارتفاع نسبة الذكور إلى (21.2%) مقارنة بنسبة الإناث (14.9%). في المقابل يبدو أن نسبة المتعلمين الجامعيين والتعليم العالي كانت هي الأقل (4.7%)، مع ارتفاع نسبة الإناث العاطلات (7.3%) مقارنة بنسبة العاطلين الرجال (3.7%).

## تحت المجهر

# الاهتمام بالمرحلة الراهنة اقتصادياً

احمد سعيد شماخ

**عند مقارنة اليمن بنظيراتها من الدول النامية يتضح أن اليمن تجتذب أدنى مستويات الاستثمار ويتضح ذلك من خلال مقارنة زيادة انسياب الاستثمارات إلى تلك البلدان إذ سجلت اليمن خلال العقود الماضية رقما ضئيلاً من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع الخدمات وفي مجال الصناعات التحويلية وفي مجال الاسمنت**

تسعى الجمهورية اليمنية كغيرها من دول العالم النامي والأقل نمواً إلى مسايرة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفي الاتجاهات والقضايا التي تحاول أن تفرضها توجهات العولمة واقتصاد السوق وترتيبات المؤسسات الدولية الأخرى كالبنك وصندوق النقد الدوليين مما يستلزم معه أكثر من أي وقت مضى في وضع ورسم سياسات اقتصادية واعية وخطط تنموية شاملة وملائمة من شأنها مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية والترتيبات الخاصة التي تنسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعي وعلى ذلك فإن معالجة أهم المشاكل والقضايا الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد اليمنية والتحكم بها وفي أساليب معالجتها ينبغي أن يكون أحد أهم انشغالات مفكري وواضعي السياسات الاقتصادية اليمنية خلال المرحلة الراهنة وبما يؤدي إلى دفع كل قطاعات الاقتصاد اليمني نحو إحداث وتحقيق النمو الذي يمكن أن يدفع بكثير من القطاعات الواعدة إلى النمو السريع بمختلف الطرق من خلال زيادة طلب القطاعات الرئيسية على منتجات القطاعات الأخرى ذات الصلة وعن طريق المبادرات الفردية من خلال استثماراتها لجني أرباح سريعة وإعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية غير أنه وعند مقارنة اليمن بنظيراتها من الدول النامية يتضح أن اليمن تجتذب أدنى مستويات الاستثمار ويتضح ذلك من خلال مقارنة زيادة انسياب الاستثمارات إلى تلك البلدان إذ سجلت اليمن خلال العقود الماضية رقما ضئيلاً من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع الخدمات وفي مجال الصناعات التحويلية وفي مجال الاسمنت وفي تطبيق بعض المعارف والأنشطة القائمة بدلاً من استحداث وتطبيق أفكار جديدة تفيد الاقتصادي اليمني ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

-1 التباين الواضح بين السياسات العلمية وسياسة الاستثمار وخصوصا منها الاستثمارات الأجنبية فهذه السياسات مثلا لم تقم بتوطين العلوم والتكنولوجيا والابداع وغيره في خططها واستراتيجياتها وسياساتها.

-2 انعدام التنسيق والترابط بين سياسات التنمية الاقتصادية وسياسات البحث العلمي فعلى سبيل المثال اين تسجيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشرة على رؤوس الأموال بدلا من تراكم المعرفة و ورأس المال البشري فهيئة الاستثمار مثلا تركز جل اهتمامها على المشاريع الجاهزة ولا تعطي اهتماما لتحصيل المعرفة.

-3 انعدام ثقافة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص اليمني.

غير أنه أصبح بالإمكان اليوم لليمن كما هو الحال في بقية بلدان العالم في أن تقوم بربط علاقات وطيدة مع مختلف شبكات الإبداع العالمية من خلال إقامة اتفاقيات وشراكات وتعاون مع العديد من الشركات العالمية من مختلف الجنسيات من جهة والمكاتب والمؤسسات الاستثمارية التي تمتلك المعرفة من جهة أخرى.

# المواطنون يتطلعون إلى مستقبل اقتصادي مزدهر

**الاقتصاد عصب الحياة واللبنة الأساسية في بناء واستقرار المجتمع وبه يتحقق العيش الرغيد للشعوب، وبما أن الشرارة الأولى التي أشعلت ثورة الشباب في بلدان الربيع العربي ومنها بلادنا كانت بالدرجة الاولى اقتصادية.. فإنه من المؤكد سيحرص كافة المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني بالتركيز على كيفية اخراج اليمن من أزمتها الاقتصادية من خلال وضع المعالجات والحلول الناجعة ورسم الخطوط العريضة وطرح البرامج الآنية والمستقبلية للنهوض بالاقتصاد الوطني في سبيل الوصول إلى نمو مرتفع تستطيع اليمن تحقيق التنمية في كافة مناحي الحياة واللحاق بركب التطورات التي وصلت اليها الكثير من دول العالم ومنها دول الجوار في منطقة الخليج .. "الثورة" استطلعت أمنيات وتطلعات عدد من المواطنين عن مؤتمر الحوار في هذا الجانب وكانت الحصيلة التالية ..**

استطلاع / منصور شايع

> يقول ماجد الشميري- خبير اقتصادي: في ظل الحالة الغائمة للقدرات الاقتصادية وسحابة الاحباط المسيطرة على القدرة الشبابية والتي من شأنها تحريك العجلة التنموية إلى الأمام وفي بلد تصل نسبة من هم دون الاربعين سنة من العمر إلى أكثر من 70٪ حسب أكثر من عملية إحصائية خلال السنوات العشر الماضية، فإن مسألة الحصول على عمل اصبح على رأس أولويات الشباب اليمني قبل الزواج والاستقرار الأسري مع تطلعات كبيرة للهجرة بهدف الوصول إلى فرص عمل مناسبة وأيضا الحصول على فرص تعليمية وتطويرية تتناسب مع حجم القدرة والإبداع لدى الشباب، داعياً المشاركين في مؤتمر الحوار إلى فتح آفاق اقتصادية جديدة مما يساعد على خلق فرص عمل ذات مردود معيشي مناسب، وتشجيع المبادرات الشبابية والعمل على تهيئة البيئة الاقتصادية للمشاريع الشبابية الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات التموينية للشباب لخلق جيل جديد من الرواد ورجال العمال.

متمنيا أن يركز المؤتمر على ادخال مفاهيم ومناهج جديدة تعيد الحياة إلى العملية التعليمية وتدفع بالشباب إلى معرفة طرق الاقتصاد العالمي المعرفي اقتصاد القرن الحادي والعشرين ولما من شأنه انتشال الشباب من حالة الاحباط التي يعيشونها حاليا، إلى جانب تفعيل القدرات الشبابية واستثمارها في كافة مجالات العملية التنموية.

### دعم التنمية

> ويتطلع الأخ / صالح العماد موظف« من مؤتمر الحوار أولاً أن يخرج اليمن إلى بر الأمان وأن يحقق لجميع شرائح المجتمع كل ما تصبو إليه وفي الجوانب الاقتصادية، كما نأمل أن يخرج برؤى تعمل على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وخصوصا الاهتمام بالجانب الزراعي كون اليمن أرضاً زراعية ويعمل فيها ما يقارب 75٪ولو تم استغلال هذا الجانب الهام فسيعمل على رفع المستوى الاقتصادي للبلاد والمزارع وكذلك العمل على وضع حلول ومعالجات لمشاكل الديزل التي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً عليه للاستمرار في العمليه الإنتاجية، متمنياً أن يخرج مؤتمر الحوار برؤية تعمل على انشاء مصانع تعمل على استيعاب المنتجات الزراعية الفائضة اثناء ذروة الموسم والعمل على ايجاد أسواق خارجية تستقبل المنتجات الزراعية بعد انشاء مراكز للصادرات تعمل على تغليف وفرز المنتجات وخلق المنافسة بين المزارعين لتصدير المنتجات ذات الجودة العالية .

### مشاريع اقتصادية

ويدعو الأخ شرف نوري »موظف« إلى أن يركز مؤتمر الحوار الوطني على المجال الاقتصادي والتنموي كون ابرز مشكلة تواجه المجتمع بأسره هي اقتصاديه لارتباطها بمعيشة الناس وتحسين دخولهم وذلك من خلال ايجاد المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل، مؤكداً على أهمية أن تركز الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في المؤتمر على المصلحة العليا للوطن لا التركيز على الوضوعات الحزبية الضيقة أو المناطقية والطائفية، لافتاً إلى أن اليمن اليوم هي بأمسّ الحاجة لتكاتف جميع أبنائه للخروج من النفق المظلم الذي يسير الجميع حالياً فيه وأول مفاتيحه هو نجاح مؤتمر الحوار الذي نأمل بأن يخرج بنتائج تخدم جميع شرائح وفئات المجتمع وأبرزها كما اشرنا توفير حياة معيشية أفضل وإيجاد المشاريع التنموية والخدمية في مختلف مناطق اليمن.

> إخراج اليمن من أزماته الاقتصادية أولوية ملحة على طاولة الحوار الوطني

### الحد من الفساد

> ويضيف الأخ أسامة يحيى الدمشقي - جامعة صنعاء: نأمل أن يتطور الوضع الاقتصادي بعد مؤتمر الحوار اذا ما تم الحد من الفساد الذي انعكس بدوره على وضع البلد وأثر على دخل الفرد منتجاً بذلك العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وأيضاً السياسية، كما نتطلع إلى تعافي الوضع الاقتصادي وإدارة كفؤة للموارد بإرادة صلبة يلتف حولها كافة ابناء الشعب ومنها إنتاج النفط وبما يتواءم وإمكانيات الوطن الكبيرة ولما من شأنه تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، ويرى أنه في هذه المرحلة المتزامنة مع مؤتمر الحوار الوطني ننشد لوضع دستور للجمهورية اليمنية بعيداً عن الوصاية .. دستور يعبر عن كل اليمنيين، تسوده الحرية والعدالة والمساواة أمام القانون.

### خلق بيئة استثمارية

> ويشير الأخ بندر أحمد الخياري، موظف، إلى أن الاقتصاد الوطني عاني الكثير من الصعوبات والمشاكل خلال السنوات الأخيرة وتضررت قطاعات اقتصادية مهمة كقطاع النفط الذي تأثر كثيرا نتيجة الأعمال التخريبية التي يتعرض لها من فترة لأخرى من قبل الخارجين على النظام والقانون وخسرت الدولة جراء ذلك ملايين الدولارات كان يمكن توجيهها للتنمية .. لذا فإن مؤتمر الحوار يعول عليه الكثير في اخراج الوطن من محنته باتفاق جميع القوى السياسية الذي من شأنه خلق العوامل الملائمة لخلق مناخ وبيئة استثمارية مستقرة وجاذبة لرؤوس الأموال لتشغيل الشباب والعاطلين عن العمل واستغلال الثروات الوطنية المتاحة.